الجزآن الثالث والرابع — المجلد الثاني والثلاثون

مجلة المجمع العلمي العراقي

ذو الحجة ١٤٠١ هـ
تشرين الاول ١٩٨١ م

مساعدات التنمية والتعاون
بين الدول النامية

الدكتور
عبد العال الصكبان
عضو المجمع العلمي العراقي

١ – شهد العمل الدولي تركيزاً على قضايا التنمية مع انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وقد بلغ هذا الاهتمام مداه مع بداية الستينات .

من الاسباب العديدة لهذا التطور تزايد اصوات الدول النامية في الامم المتحدة مع بداية مرحلة الاستقلال السياسي ومحاولة هذه الدول اكتشاف ذاتها ودورها في بناء عالم جديد تسوده العدالة ويعمه الرخاء .

مؤتمر باند ونغ يشكل البداية التنظيمية لحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ كوسائل يعبر من خلالها عن مصالح الدول النامية .

٢ – لعب التخلف والنقل المتعسف لموارد الدول النامية وعجز النظام الاقتصادي الدولي في الحد من ذلك دوراً كبيراً في بلورة جهود الدول النامية . من اجل البحث عن اسلوب جديد لتحديد ستراتيجيات التنمية ومصادر تمويلها في المجال الدولي .

يمثل قرار الامم المتحدة رقم « ١٦ /١٧١٠ » في ١٩ /٩ /١٩٦١ بداية فكرة عقود التنمية التي تحدد فيها ادوار لكل من الدول النامية والمتقدمة من اجل تسريع معدلات التنمية وتضييق الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة .

وفي ضوء تواضع هدف العقد الاول بالارتفاع بمعدل النمو من واقعه البالغ ٤ر٤٪ في الخمسينات الى ٥٪ في الستينات ،جاء تحديد حجم مساعدات

التنمية المتوقع تقديمها من الدول المتقدمة الى الدول النامية بنسبة ١٪ من الناتج القومي الاجمالي للدول المتقدمة .

٣ — على اية حال فان هذه النسبة من المساعدات لم تتحقق اكثر من ذلك فان ما فقدته ، وتفقده ، الدول النامية من حصيلة صادراتها بسبب انخفاض القوة الشرائية وتدني شروط التبادل التجاري يزيد عن مبالغ مساعدات التنمية .

٤ — في هذه الفترة قامت منظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية . كمنتدى ذى نكهة سياسية يعلو فيه صوت الدول النامية وتشمل عضويته جميع الدول ولكل دولة فيه صوت واحد خلافاً لما عليه الامر في كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حيث تقصر عضويتهما عن شمول كل الدول من جهة وعن وجود اوزان تصويتية لصالح الدول الصناعية فيهما الامر الذي يجعل منهما منتديات ذات نكهة سياسية لصالح الدول المتقدمة وتعبر قراراتها عن مصالح القوى المسيطرة على النظام الاقتصادي الدولي القائم .

٥ — في هذه الفترة تنامت المقولات المترتبة على افكار راول بريش حول المركز والاطراف واعتبرت اساساً فلسفياً لتبرير التزام الدول المتقدمة بتقديم مساعدات التنمية للدول النامية كتعويض عما لحق هذه الدول من ضرر .

٦ — مع ذلك ، وبرغم ان العقد الثاني للتنمية في السبعينات ، قد جاء أكثر طموحاً من حيث :

ان معدلات النمو المستهدفة منه قد اقترح لها ان تكون ٦٪ بدلاً من الـ ٥٪ التي اقترحت لعقد الستينات وجزىء هذا المعدل السنوي المركب على مختلف الانشطة الاقتصادية على نحو يوحي بالثقة والدقة [١] .

---

(١) من البداية شكك الكثير من الاقتصاديين في الدول المتقدمة والنامية معا في امكانية تحقيق ارقام ستراتيجية العقد الثاني في ضوء تركيبه اقتصاديات مختلف الدول النامية .

ان هناك اجراءات وتوجهات في مجالات السياسات المالية والنقدية والاجتماعية لا بد من الالتزام بها لانجاز مهام العقد سواء تعلق الامر بالدول المتقدمة او بالدرل النامية مع اعطاء وزن خاص للمتابعة والتقييم ، فان مساعدات التنمية حدد لها ان تقع في حدود ٧ر٠٪ بدلاً من ١٪ .

وكشف الواقع ان هذا الحد لم يتم التوصل حتى الى نصفه بل ان معدل الـ ٣٥ر٠٪ للمساعدات الصادرة من الدول المتقدمة الى الدول النامية الذي تحقق سنة ١٩٧٥ قد انخفض الى نسبة ٣١ر٠٪ سنة ١٩٧٧ .

تضيف توقعات البنك الدولي الى ان حجم هذه المساعدات سينمو سنوياً بنسبة ٥٪ من قيمتها الحقيقية في سنة ١٩٧٧ لتصل الى نسبة ٣٥ر٠٪ سنة ١٩٨٥ وستبقى كذلك حتى سنة ١٩٩٠ .

٧ – كان طبيعياً ان ينتهي العقد الثاني الى الفشل ، ومن المتوقع ان لا يتجاوز معدل النمو المتوقع انجازه خلال سنة ١٩٧٨ نسبة ٢ر٥٪ ، ويخفي هذا المعدل حقيقة اكثر مرارة مؤداها انه معدل يخفي معدل نمو مقدار ٥ر٩ ٪ حققته الدول النامية النفطية بينما حققت الدول متوسطة الدخل معدل نمو قدره ٢ر٦٪ والدول الأشد فقراً معدل نمو قدره ٤ ٪ .

يزيد في المرارة ان دراسات البنك الدولي لا تتوقع ان يزيد هذا المعدل عن ٦ر٥٪ في الثمانينات وهي سنوات العقد الثالث .

٨ – لقد استمرت دوائر التنمية في التنظيم الاقتصادي الدولي المعاصر على التفاؤل في نظرتها الى التنمية . في هذا الخصوص قارن المستر ماكنمارا رئيس البنك الدولي في خطابه السنوي في خريف ١٩٧٧ بين معدل النمو في الدول النامية الذي حققته الدول النامية في حدود ٥٪ في فترة الستينات والسبعينات وبين معدلات النمو التي حققتها الدول الصناعية اليوم في القرن التاسع عشر عندما كانت في مثل مرحلة الدول النامية في القرن العشرين ، فأشار الى ان :

معدل النمو في انكلترا كان ٢٪ في السنوات ١٧٩٠ — ١٨٢٠
معدل النمو في المانيا كان ٢ر٧٪ في السنوات ١٨٥٠ — ١٨٨٠
معدل النمو في امريكا كان ٤٪ في السنوات ١٨٢٠ — ١٨٨٠
معدل النمو في اليابان كان ٤٪ في السنوات ١٨٧٦ — ١٩٠٠

لكن المستر ماكنمارا يخبرنا في خريف ١٩٧٩ في بلغراد ان متوسط دخل الفرد في اشد الدول فقراً يبلغ $\frac{١}{٧}$ متوسط دخل الفرد في الدول متوسطة الدخل وجاءت توقعات البنك الدولي للتنمية اكثر تشاؤما .

٩ — اشارت نتائج اجتماعات اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي في هامبورغ قبل ايام الى ما يلي : —

أ — ان فائضا متزايداً سيتحقق للدول النفطية في حدود « ١١٥ » مليار دولار سنة ١٩٨٠ وسيتزايد سنة ١٩٨١ مقابل عجز متزايد تعاني منه الدول النامية غير النفطية يقترب من ٧٠ مليار دولار مع احتمال بزيادته سنة ١٩٨١ . وان الدول الصناعية ستعاني من عجز يقترب من ٤٥ مليار دولار قد ينخفض سنة ١٩٨١ .

ب— استمرار خطر التضخم وتزايده وارتباطه بظاهرة الكساد التضخمي التي شهدتها الاقتصاديات المتقدمة في النصف الاول من السبعينات بكل ما يعنيه ذلك من انخفاض في الحجم والقوة الشرائية لصادرات الدول النامية من المواد الاولية وسياسات الحماية ضد مصنوعات الدول النامية بحجة تجنب المزيد من المشكلات الاجتماعية في الدول المتقدمة .

وكالعادة ، فان اللجنة المؤقتة ، لم تجد امامها غير الحث على استخدام افضل السياسات النقدية والمالية للحد من التضخم دون الوقوع في هوة ركود كذلك الذي شهده العالم في الثلاثينات . فضلاً عن ذلك اكدت اللجنة المؤقتة على ضرورة اعادة تدوير الدولارات البترولية دون اعتبار لمتطلبات الدول

النفطية في انجاز مهام تنميتها الاقتصادية والاجتماعية الشاملة « Comprehensive » ودون اعتبار لاستنزاف ثرواتها النامية او التزاماتها القومية والاقليمية [1] .

---

(١) كانت هنالك محاولة لدراسة امكانية حصول التنمية الطويلة الامد في المنطقة العربية اولا .

لنقم الآن بافتراض عدم وجود النفط . فانه يفترض بأن يكون النمو في معدل دخل الفرد بنسب معدلات النمو السابقة للوصول الى ٣٢٠٠ دولار في عام ١٩٩٠ . أكثر من ذلك ، بافتراض نمو السكان بالمعدلات التاريخية ، فان الدخل في الدول العربية غير النفطية سيرتفع ليتماشى مع المعدل العالمي .

في حين ان الدخل للدول غير النفطية سابقاً والنفطية حالياً سيعادل المستوى المتحقق في عام ١٩٧٢ للدول الصناعية الحالية البالغ ٣٥٠٠ دولار . وقد تم الحصول على التقديرات المدرجة ادنـاه :-

	١٩٧٢			١٩٩٥	
الاقطار :	السكان	الناتج القومي الاجمالي للدول غير النفطية .	دخل الفرد	السكان	الناتج القومي الاجمالي للدول غير النفطية .	دخل الفرد
نفطية :	٣٥٨٥٧	١١٣٦٠	٣٢٠	٧٣٦٩٠	٢٦٥٢٨٥	٦٠٠
غير نفطية :	٩٦٦٧٥	٢٢٨٢٠	٢٤٠	١٧٥٦٤٠	٥٦٢٠٥٠	٢٠٠
الجميع :	١٣٢٥٣٢	٣٤١٨٠	٥٦٠	٢٤٩٣٣٠	٨٢٧٣٣٥	٨٠٠

اذا قامت الدول العربية بتحديد برامجها في التنمية فقط بفرض مضاعفة معدل دخل الفرد لديها باستعمال مؤشر النسبة ٤٪ للناتج الرأسمالي فان كلفة رأس المال لمضاعفة معدل الفرد المذكور عبر فترة العشرين سنة ، ستبلغ حوالي ٢٠٠ بليون دولار (بافتراض زيادة عدد السكان بـ ٦٠٪ خلال الفترة المذكورة) ان التقديرات السابقة بنيت بافتراض بأن رأس المال الاجتماعي المقبل من الممكن توفره بمبالغ ملائمة ، كما ان الموقف في الدول العربية يختلف اختلافاً كبيراً عن هذا الموقف ، وعلى سبيل المثال فان كيلومتر واحد من طول (ارض) الطرق في الولايات المتحدة تخدم ثلاثين شخصاً في حين يخدم نفس الطول ١٢٠٠ شخصاً في مصر ، هنالك حاجات سياسية واقتصادية استراتيجية حيوية بغية ربط العديد من اجزاء العالم العربي . يتطلب ذلك الكثير من المال ، الذي يصعب تقديره لعدم توفر البيانات .

هنالك ايضاً حاجة الى الاستثمارات لغرض اعادة بناء الاضرار في المناطق التي خلفتها الحرب في مصر وسوريا بشكل خاص وفي الاردن ، لبنان وفلسطين بشكل عام . ان المبالغ التي يتطلب تخصيصها ممكن ان تصل من ١٨ الى ٢٥ بليون دولار امريكي . =

١٠– في اقتصاد دولي كهذا فان المبالغ المتاحة لمساعدة الدول النامية المتضررة من التضخم المصدر اليها من الدول المتقدمة ومن تعديل اسعار النفط ستتجه الى التناقص بالضرورة . ان وضعاً كهذا يتطلب البحث في مصادر اخرى لمساعدات التنمية .

في هذا المجال يمكن ان نشير الى ان هناك مصدرين آخرين لمساعدات التنمية هما الدول النامية النفطية والدول الاشتراكية .

١١– على صعيد الدول النفطية فان صافي مساعدات التنمية من هـذه الاقطار قد تجاوز متوسطها ٧ مليار دولار في النصف الثاني من السبعينات ومثلت حوالي ٢ من الناتج القومي للدول النفطية رغم ان هذا الناتج يقل في مجموعة عن نسبة ٥٪ من ناتج الدول الصناعية . وسيتزايد متوسط هذه المساعدات في سنة ١٩٨٠ بالتأكيد في ضـوء التعديل الاخير للأسعار والزيادة الملحوظة في تدفق معونات الدول النفطية الى الدول النامية خلال النصف الثاني من سنة ١٩٧٩ والنصف الاول من سنة ١٩٨٠ .

١٢– فضلاً عن ذلك فان الدول النفطية تسهم في توفير الموارد للتنمية عن طريق رفد اسواق التمويل الدولية بالسيولة التي تسمح لها باقراض المزيد للدول النامية .

= وبالنسبة للغذاء ، وهي مشكلة في البلدان العربية ، هنالك اراضي في السودان والعراق وسوريا يتطلب استصلاحها حسب تقديرات منظمة الغذاء والزراعة الدولية بكلفة قدرها ٤٤ بليون دولار امريكي . هنالك فرص هائلة التنمية لبعض الصناعات الاساسية في البلدان العربية مثل صناعات الأسمدة . والصناعات البتروكيمياوية التي يبلغ رأس المال فيها مبلغاً عالياً جداً .

ان هذه القائمة الوجيزة ، على الرغم من ظهورها بشكل غير شامل ، فانها تعطينا بعض الافكار عن احتياجات العالم العربي للاموال التي تخصص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها .

في الحقيقة ، ان الاستثمار السنوي لـ ١١٩ بليون دولار امريكي لا يعني اكثر من ١٠٠٠ دولار امريكي من اساس الاستثمار الفردي .

الدكتور عبد العال الصكبان : العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية والاوربية الغربية ، نشرة مجلس الوحدة الاقتصادية ، السنة الاولى ، العدد ، القاهرة ، تشرين الاول ١٩٧٥ صفحة من ٥ الى ٢٢ .

عن طريق الاستثمار في الدول النامية وعن طريق زيادة الطلب الفعال على منتجات العالم الصناعي لسد حاجات التنمية والاستهلاك في الدول النفطية الامر الذي يسهم بدوره في موقف افضل لصادرات الدول النامية من الموارد الاوليـــة .

١٣ــ على صعيد الدول الاشتراكية ، وباستثناء المساعدات المقدمة الى كوبا وفيتنام ، فقد شهدت هذه المساعدات سنة ١٩٧٧ زيادة ملحوظة وصلت بها الى ٥ر٣ بليون دولار ، معظمها من الاتحاد السوفيتي ، بعد ركود نسبي خلال الفترة ١٩٧٤ ــ ١٩٧٦ .

١٤ــ ان الحكم على جدوى مساعدات التنمية يتوقف على مدى كفايتهما لمتطلبات التنمية لا بالمعدلات التي تضعها ستراتيجيات عقود التنمية وانما على اساس متطلبات التضييق الفعال للفجوة بين الدول النامية والمتقدمة .

في هذا الصدد اظهرت توقعات تقديرات البنك الدولي سنة ١٩٧٩ ان المساعدات الميسرة ستغطي ثلثي متطلبات التمويل الخارجي في بلدان الدخـــل المنخفض في حين يغطي الاقراض بشروط السوق اربع اخماس متطلبات التمويل الخارجي لبلاد الدخل المتوسط .

واضح انه اذا كانت المساعدات لا تغطي الا بعض متطلبات تنمية غير حاسمة ، فمن المؤكد انها لن تغطي متطلبات تنمية يمكن ان يترتب عليهاتضييق ملموس في الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية .

اكثر من ذلك فان هذه المساعدات مهما بولغ في مقاديرها فانها لا تسهم اسهاماً جادا في علاج العجز المتفاقم سنة بعد اخرى في موازين المدفوعات باعتبارها تعبيراً نهائياً عن عمليات التنمية .

١٥ــ لا يقف الحكم على جدوى مساعدات التنمية فيما يتعلق بحجمها فقط وانما يمتد الى نواح اخرى اهمها :

* مـــدى الالتزام بهذه المساعدات والتلقائيـــة في انسيابها على نحو يسمح بالتنبوء بها وببناء خطط تمويلية على اساسها ، وهو امر لم يتحقـــق حتى الآن ولو بقدر ضئيل ، فلا زالت هذه المساعدات موضوعاً سياسياً اكثر منها التزاماً تنموياً .

* طبيعة الشروط التي تقترن بها هذه المساعدات على مستوى الدول المانحة وعلى مستوى المنظمات التنموية الدولية ؛ وفي هذا الخصوص يمكن القول ان الاشتراطات الفنيـــة وضآلة عنصر المعونة تحول دون استفادة جادة من هذه المساعدات .

* استهلاك المبالغ المخصصة لخدمة الديون ومبالغ التحويلات الى الخارج اكثر من نصف حصيلة مساعدات التنمية في كثير من الامثلة .

١٦– برغم كل ما تقدم فان دوراً هاماً يبقى لمساعدات التنمية فـــي التخفيف من ازمة الدول النامية ولا بد من التظافر بين الدول النامية من اجـــل تعظيم هذا الدور ووضعه على اسس ثابتة .

لكن الملاحظ في الاونة الاخيرة ان وحدة الدول النامية القائمة على اساس ان مساعدات التنمية هي تعويض عن اضرار سابقة الحقتها اقتصاديات الدول المتقدمة باقتصاديات الدول النامية ، قد بدأ التصدع يلحقها [1] .

ويفشل حوار الشمال والجنوب ومع تعنت الدول المتقدمة بدأت الدول النامية تحاور بعضها في حوار الجنوب – الجنوب مع تركيز خاص على الدول النفطية ومع انتقال واضح لدور الدول الاشتراكية ، رغم ان كلا من الدول الاشتراكية والدول النفطية يستويان في انهما لم يلحقا اي اذى تاريخي باقتصاديات البلدان النامية . ان المستفيد الوحيد من ذلك هو الدول الصناعية المتقدمة .

(١) حيث شهدت الدول النامية تصنيفات توزعها بين دول نفطية واخرى غير نفطية . غير النفطية هذه تنقسم الى مجموعة اقل نمواً وثانية جزئية ومغلقة وثالثة متوسط الدخل .

١٧– لقد طرح العراق ، وهو من البلدان النفطية النامية ، منذ حزيران ١٩٧٩– مقترحاً من مرحلتين :

المرحلة الأولى : التزام الدول المصدرة للنفط بدفع فروقات الاسعار بعد ١٩٧٩/٦/١ للدول النامية المستوردة للنفط في شكل قرض ميسر يكاد يكون كله منحة .

المرحلة الثانية : اقامة صندوق دولي تسهم فيه الدول المتقدمة الغربيـــة والاشتراكية ، كل بقدر التضخم الذي تصدره الى الدول النامية ، والدول النامية ، بقدر تعلق الامر بتعديل اسعار النفط ، لغرض دعم اقتصاديات الدول النامية .

١٨– لكن الملاحظ ان الحل الذي جاءت به المرحلة الاولى لم يلق القبول من بقية الدول النفطية ، ولا زال حل المقترح للمرحلة الثانية بحاجة الى دعم متكامل ودؤوب من الدول النامية من اجل فرضه بالقدر الذي تسمح به الشرعية الدولية المعاصرة .

وبغير ذلك فان أية مناقشة عن دور لدول النفط دون انتظار لإسهام الدول المتقدمة سيكون وسيلة فعالة لشق وحدة الدول النامية واعاقة لمسيرتها الشاملة صوب النظام الجديد وصوب التخلص من المأزق القائم في الاقتصاد الدولي .

ان فكرة الصندوق جديرة بالمناقشة في هذا الاجتماع لإلقاء المزيد من الاضواء على صيغتها التطبيقية والاسلوب الافضل لتنظيمها على نحو يحقق الهدف منهـــا .

١٩– بغض النظر عن مقترحات لجنة براندت وبرنامج البقاء وما اقترحه تقرير اللجنة من تنظيمات جديدة ، فان المرحلة قد تتطلب اعادة النظر في تنظيم مصادر مساعدات التنمية وتدفقات رأس المال الى الدول النامية بالاتجاه التالي :–

• اعادة صياغة اسس تنظيم البنك الدولي لتشمل عضويته جميع الدول وعلى اساس التساوي في التصويت ولتدمج في رأسماله وجهوده رؤوس اموال وجهود جميع صناديق التنمية ، القطاعية منها والشمولية ، ليتصدى البنك بصورته الجديدة لكل مهام التنمية .

• اعادة صياغة اسس تنظيم صندوق النقد الدولي لتشمل عضويته جميع الدول وعلى اساس التساوي في التصويت ولتدمج فيه كل الصناديق الخاصة باستقرار الاسعار ويتعوض اضرار الدول النامية جراء التضخم وتدني شروط التجارة .

• تحديد التزامات الدول من اجل تنمية الدول النامية على اسس محددة ومعلومة المقادير خلال سنوات العقد الثالث وتحريرها من الشروط الفنية والسياسية والعهد بادارتها الى كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال علاقة محددة مع التجمعات الاقتصادية الاقليمية والبنوك والصناديق الاقليمية للتنمية ، القائمة الآن والتي ستقوم ، ان اقامة مثل هذه التجمعات والبنوك والصناديق الاقليمية قضية اساسية في التوجه الفعال نحو التنمية واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

• تبقى العلاقات الثنائية مجالاً مفتوحاً لانسياب مساعدات التنمية بين مختلف الدول خارج الاطار الجماعي المتقدم وفقاً للمصالح الحيوية المتبادلة للدول اطراف التعاون الثنائي .

• يبقى الاقراض الخاص في السوق المالية الدولية مصدراً اضافياً لتمويل متطلبات الدول النامية فوق ضوابط محددة وبموجب تنظيم دولي يضمن لاموال هذه السوق الحماية ضد مخاطر التضخم والمخاطر غير التجارية .

٢٠ــ ان هذه الافكار الاولية المطروحة للنقاش امام هـذا الاجتماع ستوفر المزيد من الكوادر التي تتطلبها ادارة الحشد القائم الآن في مجال تمويل التنمية الدولية . توفر هذه المقترحات من جهة اخرى جهودا كبيرة تبذلها الدول النامية في مناقشة هذا الصندوق قبل ذاك او كلا منهما على انفراد من اجـل الحصول على مساعدات متفرقة تتضاءل فاعليتها جراء تجزئتها . كما ان المقترحات

المتقدمة تخلص الدول النامية من ضغوط الاشتراطات السياسية دون ان تلغي دور الدول المانحة في حمايةمصالحها الحيوية من خلال المساعدات الثنائية المباشرة .

٢١– على اية حال ، وبغض النظر عن المقترحات المتقدمة على صعيد التنظيم فان حجم مساعدات التنمية ستبقى اقل من المتطلبات الحقيقية للتنمية الشاملة التي يترتب عليها وحدها اعادة تقسيم العمل الدولي الذي يفرضه النظام الدولي المعاصر . لعل في مقدمة ما يمكن التأكيد عليه في مجال اعادة النظر الشاملة في العلاقات الاقتصادية الدولية باتجاه النظام الجديد هو ان تتوصل الدول المختلفة ، متقدمة ونامية ، الى الاعتراف بحتمية السعي نحو توازن دولي في ممارسة واستخدام القوة الاقتصادية ، وذلك بأن يكون للبلدان النامية صوت ووزن أكبر في صنع القرارات التي تهم الاسرة الدولية.وعندئذ فان من الضروري ان نؤكد على اهمية الغاء وتصفية العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة .

٢٢– ويمكن ان تسير عملية الغاء وتصفية العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة في اتجاهين :

(أ) اتجاه اول يرمي الى تعديل الاطار التنظيمي للعلاقات الاقتصادية الدولية .

(ب) واتجاه ثان يرمي الى تعديل هيكل هذه العلاقات .

هذا الاتجاه الاخير هو بطبيعة الحال الاكثر اهمية ، باعتبار انه يتصدى لتطوير العلاقات الاقتصادية الدولية نفسها من اجل التغلب على نواقص الهيكل الحالي،وبخاصة ما يتعلق منها بتطوير التنمية المعجلة وتصفية التبعية الاقتصادية .

ومع ذلك فان الاتجاه الاول هو الاكثر عملية والاشد الحاحاً ، اذ انه يتصدى لتعديل الاطار التنظيمي الذي انهار بفعل نشوء علاقات دولية جديدة ، فرضتها الدول النامية بفضل قدرتها على تعديل العلاقات السعرية لبعض السلع الاساسية داخل السوق العالمية . ولهذا تتجه الجهود اكثر فأكثر ، نحو تبني هذه العملية الطويلة الأجل ، والطويلة النفس ، التي تتمثل في اجراءات وترتيبات

ترمي لاعادة تنظيم الهيكل القائم للعلاقات الاقتصادية الدولية ، من اجل ان تصبح السوق العالمية اقل عرضة للتقلب ، وتكون آلياتها على العكس آليات للنمو المنتظم للانتاج والتجارة في العالـــم .

٢٣ــ ان تبني هذه الستراتيجية التي يمكن اعتبارها ستراتيجية للمواجهة والحوار معا ، يتطلب في الاساس ان تعتمد البلدان النامية على نفسها في المقام الاول . غير انه ينبغي توسيع صور هذا الاعتماد الذاتي القطري الى آفاق اقليمية ودولية . وبصفة خاصة ، فانه ينبغي ان يتسع لكل صور التعاون الجدي فيما بين البلدان النامية نفسها ، سواء كان ذلك من اجل الغاء القيود على التجارة المتبادلة ، او من اجل التخطيط المشترك للاستثمارات المشتركة . وعندئذ فمن الضروري ان ندرك ان مثل هذا التعاون الاقتصادي لا يمكن ان يتحقق بالقفز فوق الفروق الموضوعية ، والتفاوت الواقعي فيما بين البلدان النامية . ان مراعاة معالجة التناقضات داخل جبهة البلدان النامية لا بد ، في هذه الظروف ، ان يكتسب اهميـــة حاسمة ، وذلك بهدف تعزيز قدرتها جميعاً على المواجهة والحوار ازاء الدول المتقدمة .

٢٤ــ واذا كان التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية حقيقة لا شك فيها الان ، فأن من المرغوب فيه ان نجعل منه اداة حاسمة لا من اجل القضاء على العلاقات الاقتصادية الدولية غير المتكافئة والتوصل الى نظام اقتصادي دولي جديد اكثر انصافاً للبلدان النامية فقط وانما من اجل ان يكون هذا التعاون هو ذاته مساعدات التنمية . ومن اجل ذلك ينبغي التركيز في المستقبل على امرين : الامر الاول ان يجري التعاون فيما بين منظمات او تجمعات اقتصادية اقليمية ، ولهذا ينبغي دعم التجمعات الاقتصادية الاقليمية القائمة حالياً فيما بين البلدان النامية ، كما ينبغي التوجه نحو إقامة مثل هذه التجمعات حيث لا توجـــد . فمن غير المجـــدي ان يقـــوم التعاون عـــلى مستوى ثنائي فيما بين دولتين فأكثر ، وقد لا يفيد كثيراً ان يقوم التعاون بين دولة

نامية وتجمع اقتصادي اقليمي . ان خلق التجمعات الاقتصادية الاقليمية وقيام التعاون فيما بين هذه التجمعات نفسها افضل بكثير من تنسيق الجهود مع كل دولة نامية على حدة او مع تجمع طارىء او محدود بموضوع معين بمجموعة من الدول النامية .

من الضروري ان يكون لكل تجمع اقليمي مؤسساته التنموية ، التمويلية والنقدية . وان يكون لكل تجمع خطة مشتركة ذات طابع الزامي بكل ما يعنيه ذلك من تفويض لقدر من السيادة يسمح بانجاز مهام التخطيط لصالح التجمع.

والامر الثاني ان يسلك التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية شتى المداخل التي تتاح له ، سواء بالتركيز على التجارة ، او التركيز على تبادل بعض السلع ، او التركيز على حركات عوامل الانتاج ، او التركيز على المشروعات الانتاجية المشتركة ، او باتخاذ المدخل القطاعي للتنمية او بالسعي الى التنسيق فيما بين السياسات والبرامج والخطط الاقتصادية . وفي جميع الاحوال ، يجب ان يرمي التعاون الى تنمية الموارد المشتركة للبلدان المتعاونة .

ان افكاراً مثل اقامة صناديق لتمويل مخزون احتياطي من بعض الخامات الهامة ، ومثل تكوين صناديق لموازنة اسعار بعض السلع الاساسية بهدف تحقيق حد معقول لقيمة صادراتها . ومثل اقامة مشروعات انتاجية مشتركة محددة او واسعة النطاق . حتى وان تمت على مستوى اقليمي ، هي افكار جديرة بالعناية البالغة وجديرة بأن تشكل بعض وظائف المؤسسات التنموية للتجمع .

٢٥ــ من جهة اخرى فان زيادة التضامن والتماسك وتكثيف الجهود المشتركة بين الدول النامية يشكل العوامل الاساسية لدعم قدرتها الذاتية الجماعية الهادفة الى اعادة بناء هياكلها الاقتصادية ، لأن استمرار المطالبة بتحرير التبادل التجاري من كل القيود امام منتجات الدول النامية في اسواق الدول المتقدمة كوسيلة لحل المشاكل الاقتصادية امر غير مرغوب فيه . هذا الاتجاه يعمق في

الواقع التبعية الاقتصادية اذا لم يصحبه احداث تغييرات هيكلية في اقتصاديات الدول النامية . ان المطلوب هو ضرورة الاعتماد على زيادة القدرات الذاتية الجماعية لدول العالم الثالث ، مع دعم هذه القدرات بتوسيع تعاونها فيما بينها

٢٦ـ لقد اكدت قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة التي اتخذتها في دورتها الاستثنائيتين السادسة والسابعة . وكذلك ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ، على ضرورة قيام نظام اقتصادي عالمي جديد يؤكد من بين امور اخرى على « التعاون بين جميع الدول بصرف النظر عن انظمتها الاقتصادية والاجتماعية » كما اكدت على هذا الاتجاه ، وباهتمام ، مؤتمرات الاونكتاد ونشاطه في مجال التعاون بين الدول النامية .

٢٧ـ لقد كانت المبادرة العربية في هذا الصدد سباقة في ادخال مبدأ التعاون الاقتصادي الى معارج التجربة والممارسة بين مجموعة من الدول ذات انظمة اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة ، لقد قطعت الأقطار العربية شوطاً لا بأس به في تعاونها الثنائي والمتعدد الأطراف في مختلف مجالات التنسيق والتعاون الاقتصادي ، متخطية بذلك تباين انظمتها الاقتصادية والاجتماعية وعقائدها الايدلوجية ، ولا شك في ان الشعور القومي العربي وخلفيته المتجسدة في وحدة التاريخ واللغة والصلات الطبيعية والدين قد ساعدت على خلق هذا التعاون . ومع ذلك فأن التجربة العربية في اطارها العام جديرة بالنظر والاعتبار لأنها أكدت بالممارسة ان خلفية التكتلات الاقتصادية ، ومنها السوق الاوربية المشتركة ومجلس التعاون المتبادل ، القائمة على وحدة النظر الفلسفية الايدلوجية والانظمة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية ، هي خلفية يمكن تخطيها واقامة تعاون وتنسيق اقتصادي بين دول ذات انظمة اقتصادية وسياسية مختلفة .

وليس هناك من حاجة امس من حاجة الدول النامية في الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة الى اقامة مثل هذا التعاون .